

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٣٢
بتاريخ:	٢٠٢٠/١/٦

ملف رقم: ٤٧٠٥/٢/٣٢

مجلس الدولة
الهيئة العامة
للتنظيم والإدارة
القاهرة


 جمهورية مصر العربية
 مجلس الدولة
 رئيس الجمعية العمومية لتسليم الفتوى والتشريع
 المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد اللواء/ رئيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتاب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٧، بشأن النزاع القائم بين الجهاز وجامعة بورسعيد، بخصوص إلزام الأخيرة برد غرامة التأخير المستقطعة بنسبة (١٠٪) من عقد عملية تصميم وتوريد وتركيب بنشات المعامل لصالح كلية الصيدلة بالجامعة، وكذا رد المبالغ المُستقطعة تحت بند التعويضات بنسبة (٧٪).

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ٢٠١٦/٩/٧ تم الاتفاق بين جامعة بورسعيد وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية على قيام الجهاز بتوريد وتركيب بنشات لعدد (٧) معامل بكلية الصيدلة بالجامعة. وأنه تم إنهاء الأعمال وتم تسلمها بتاريخ ٢٠١٧/٢/١، إلا أن الجامعة قامت بخصم غرامة تأخير بنسبة (١٠٪)، وكذا مبالغ أخرى تحت بند تعويضات من مستحقات الجهاز طرفها، ولذا طلب الجهاز عرض النزاع على الجمعية العمومية لتسليم الفتوى والتشريع لإصدار رأي مُلزم بشأنه.

وثُفيد أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لتسليم الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩ م الموافق ٢٨ من ربيع الآخر عام ١٤٤١ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من انتهاء النزاع متى التزمت الجهة الإدارية المعروضة ضدها بتفويضها هو مطلوب منها.



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٧٠٥/٢/٣٢

(٢)

وبناء عليه وإذ ورد إلى إدارة الفتوى لوزارتي الدفاع والإنتاج الحربي كتاب رئيس جامعة بورسعيد رقم (٦٣٨) المؤرخ ٢٧/١٠/٢٠١٩ متضمناً ما انتهت إليه إدارة الفتوى لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فتواها رقم (٣٥٧) المؤرخة ٢٠١٨/٤/٢ بجواز إعفاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من غرامة التأخير، ورد التعويضات التي تم استقطاعها، وقيام رئيس الجامعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١١ باعتماد تنفيذ الفتوى. وأرفق بهذا الكتاب كتاب الوحدة الحسابية الأولى بالجامعة المؤرخ ٢٠١٩/٨/٢٠ المتضمن تنفيذ الفتوى المشار إليها، برد مبلغ (٥٣٢٢٦١) جنيهاً إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية قيمة (١٠٪) غرامة التأخير وقيمة التعويضات التي كانت مُستقطعة وتم إرفاق صورة من أمر الدفع الإلكتروني الصادر لصالح الجهاز، الأمر الذي يتعين معه- والحال كذلك- حفظ الموضوع لانغلاق باب المنازعة بشأنه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ١ / ٦ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



(٢٠٢٠/٦/١)